الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/17

الجمعية العامة

Distr.: General
20 May 2003
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١	٣
ثانيا –	التطورات الدستورية والسياسية	٢–١٣	٣
	ألف – الدستور والحكومة	٢–٣	٣
	باء – التطورات السياسية في عام ٢٠٠٢	٤–١٣	٤
ثالثا –	إزالة الألغام	١٤–١٥	٧
رابعا –	الأحوال الاقتصادية	١٦–٢٨	٨
	ألف – لمحة عامة	١٦	٨
	باء – المالية العامة	١٧–١٨	٨
	جيم – الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية	١٩	٩
	دال – مصائد الأسماك	٢٠–٢٣	٩
	هاء – السياحة	٢٤	١١
	واو – النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية	٢٥–٢٦	١١
	زاي – النشاط المصرفي	٢٧	١٢

* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر دون البيان المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، التي قررت بها الجمعية العامة أنه إذا قُدم تقرير في وقت متأخر، ينبغي إدراج سبب التأخير في حاشية للوثيقة.

120603 100603 03-36521 (A)
0336521

	حاء - الأشغال العامة	٢٨	١٢
خامسا -	الأحوال الاجتماعية	٢٩-٣٥	١٢
	ألف - لمحة عامة	٢٩-٣٠	١٢
	باء - الصحة العامة	٣١-٣٢	١٣
	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	٣٣	١٣
	دال - التعليم	٣٤	١٤
	هاء - التطورات الأخرى	٣٥	١٤
سادسا -	الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية	٣٦	١٥
سابعا -	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٣٧-٥٢	١٥
	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٣٧-٤١	١٥
	باء - موقف حكومة الأرجنتين	٤٢	١٨
	جيم - موقف الدولة القائمة بالإدارة	٤٣-٤٤	١٩
	دال - مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٤٥-٤٦	٢٠
	هاء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٤٧	٢١
	واو - نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة	٤٨-٥٢	٢١

أولا – لمحة عامة

١ – جزر فوكلاند (مالفيناس)[١]، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، تعرفان باسم فوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، ومن حوالي ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما، ويبلغ مجموع مساحته حوالي ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا (٧٠٠ ٤ ميل مربع). ويقع هذا الإقليم في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بنحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من ساحل أمريكا الجنوبية بنحو ٤٨٠ كيلومترا. وتعتبر جزيرة جورجيا الجنوبية، التي تقع على بعد حوالي ٣٠٠ ١ كيلومتر جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر سندويتش الجنوبية، التي تقع على بعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، إقليما مستقلا بذاته وتتولى جزر فوكلاند (مالفيناس) إدارتهما حيث يتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) في آن معا منصب مفوض جورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية. ووفقا لنتائج تعداد أجري في نيسان/أبريل ٢٠٠١، يبلغ عدد سكان الإقليم ٣٩١ ٢ نسمة (باستثناء ١١٢ شخصا من المقيمين المتغيبين مؤقتا، و ٥٣٤ شخصا من الأفراد العسكريين)، وفي ذلك زيادة عن عدد السكان الذي بلغ ٢٢١ ٢ نسمة في عام ١٩٩٦.

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

ألف – الدستور والحكومة

٢ – ترد المعلومات التفصيلية بشأن دستور جزر فوكلاند (مالفيناس) وحكومتها في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

٣ – في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أجريت انتخابات عامة لانتخاب ثمانية أعضاء في المجلس التشريعي، خمسة منهم من دائرة ستانلي الانتخابية وثلاثة من دائرة كامب (الريف خارج ستانلي)، لفترة أربع سنوات. وفي اليوم ذاته، صوَّت سكان الجزيرة، في استفتاء غير ملزم، ضد الاستعاضة عن نظام الدائرتين الانتخابيتين، الذي انتُخب بموجبه أعضاء المجلس التشريعي، بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ خلف هوراد بيرس ، الحاكم الجديد، محل سلفه دونالد لامونت[٢].

باء – التطورات السياسية في عام ٢٠٠٢

٤ – ترد تفاصيل التطورات السياسية التي جدت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في ورقة العمل لعام ٢٠٠٢ التي أعدتها الأمانة (A/ AC.109/2002/11، الفقرات من ٤ إلى ١٤).

٥ – وفي ١٦ أيار/مايو، أصدرت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة بيانا صحفيا مشتركا بمناسبة تبادل رسائل بشأن زيارات رعايا الأرجنتين لجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية ورد فيه في جملة أمور ما يلي:

”زيارات الرعايا الأرجنتينيين لهذه الجزر تخضع لصبغة السيادة الواردة في الفقرة ٢ من البيان المشترك الصادر في مدريد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ الذي يحمي موقف كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وتنطبق الصبغة على هذه الزيارات وعلى جميع الإجراءات اللازمة للقيام بهذه الزيارات“.

٦ – وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أصدرت حكومة الأرجنتين البيان الصحفي التالي:

”احتفلت الأمة الأرجنتينية في ١٠ حزيران/يونيه، وهو ’يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر المنطقة القطبية‘، بذكرى ’إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والمنطقة المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي‘، بمقتضى قانون الحاكم الداخلي لمقاطعة بوينس أيرس، البريغادير جنرال مارتن رودريغيس، لعام ١٨٢٩.

”وقد أثبتت جمهورية الأرجنتين منذ قيامها كدولة مستقلة، من خلال ما أتخذته حكوماته من إجراءات عن إرادتها السياسية لأن تمارس سيادة فعلية على الأقاليم الجنوبية والمساحات البحرية الموروثة من اسبانيا.

”وانقطعت هذه الممارسة الفعلية للسيادة عندما قامت قوات بريطانية في ٣ كانون الثاني/يناير عام ١٨٣٣ باحتلال جزر مالفيناس وطردت السكان والسلطات الأرجنتينية القائمة هناك، وأعقب ذلك منع المواطنين الأرجنتينيين من الاستيطان بحرية في تلك الأقاليم أو تملك أراض فيها.

”ولم يرض شعب وحكومة الأرجنتين أبدا بهذا العمل الذي تم بالقوة، وهما يكرران اليوم، مثلما فعلا في الماضي، تأكيد تصميمهما الذي لا يهن على

استعادة ممارسة السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمساحات البحرية المحيطة، بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية ووفقا للنداءات العديدة من المجتمع الدولي.

''ولقد دأبت بلدان منطقتنا والهيئات الدولية وبخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية على تأييد هذا المطلب الأرجنتيني. وقد ناشدت هذه المحافل مرارا وتكرارا حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات التي تتيح حل النزاع على السيادة بشكل نهائي وبالطرق السلمية.

''وفي هذا التاريخ الهام، تكرر الحكومة الأرجنتينية الإعراب عن استعدادها الدائم لإجراء حوار مع المملكة المتحدة، من أجل استئناف المفاوضات، سعيا إلى التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى تسوية عادلة ونهائية لهذا النزاع السيادي الذي ما زال دون حل''.

٧ - في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام، أشار الممثل الدائم للأرجنتين إلى الكتاب الأبيض بشأن ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار'' الملحق بالوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1. وأكد الممثل الدائم في هذه الرسالة من جديد رفض حكومته لما ورد في هذا الكتاب الأبيض من إشارات إلى مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية (انظر A/57/461). كما أن الوفد الأرجنتيني أوضح في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موقفه من القرار ١٣٨/٥٧ حيث أكد من جديد رفضه للكتاب الأبيض مشيرا إلى أنه، فيما يتعلق بالحالة الاستعمارية الخاصة والاستثنائية المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس، ينبغي تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية على نحو تنتفي معه أي محاولة للنيل من الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين''.

٨ - وفي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قام وزير خارجية الأرجنتين والتجارة الدولية وشؤون العبادات، كارلوس ف. روكاوف بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. وأشار في هذه المناسبة إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) فقال إنه ''أيا كانت حكومة الأرجنتين سيواصل البلد مطالبته بالسيادة على الجزر بالطرق الدبلوماسية''.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وفي إطار النظام الساتلي للمساعدة في أعمال الإنقاذ باستخدام السفن والطائرات، توصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة وشيلي إلى عقد اتفاق تنقل بمقتضاه من شيلي إلى الأرجنتين مسؤولية الإبلاغ في منطقة غربي المحيط الأطلسي بما في

ذلك جزر فوكلاند (مالفيناس) ابتداءا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد بدأ منذئذ الجزء التابع للأرجنتين من ذلك النظام يعمل بكامل طاقاته.

١٠ - وفي خطاب السنة الجديدة بثته إذاعة BBC إلى الجزيرة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدلى طوني بلير رئيس وزاء المملكة المتحدة بالبيان التالي:

”...

”وقد كانت هذه السنة بوجه خاص فرصة لإحياء ذكرى جميع الذين سقطوا في حرب فوكلاند.

”وقد شملت الاحتفالات الكثيرين داخل الجزر وخارجها وكللت بزيارة دوك يورك الأخيرة وبمبادرته الشخصية التي وضع فيها إكليلا من الزهور على قبري الجندي البريطاني والأرجنتيني. وبطبيعة الحال فإن الطريق كان ممهدا لذلك بمبادرة المصالحة التي قامت بها من قبل حكومتكم بأن أيدت خطط لإقامة نصب تذكاري في داروين لذكرى من سقطوا في الحرب من الأرجنتينيين.

”فأحداث كهذه والزيارات الشخصية التي قام بها أعضاء جمعية ميدالية جنوب الأطلسي في تشرين الثاني/نوفمبر، أبرزت أيضا الأواصر الوثيقة بين من قاتل في هذه الحرب ومن تحمل ويلاتها.

”وهناك مستقبل زاهر أمام جزر فوكلاند. ولقد شهد المجتمع الدولي هذه السنة جزر الفوكلاند وهي بلد مزدهر يتقد نشاطا ومفعما بالثقة. وقد تحدث حاكمه الجديد عن روح جديدة لإقامة المشاريع في الجزر وعن فرص جديدة وشباب متعطش للعودة بعد الانتهاء من تعليمهم في المملكة المتحدة. فأنتم تعون أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية.

”وإن الخطة التي وضعت للجزر تقدم استراتيجية رائعة لمواصلة تنمية اقتصاد مستدام وحماية البيئة وتحسين ظروف عيشكم. وقد أنجزتم الكثير في السنوات الأخيرة وأنا موقن أن إدارتكم الحصيفة للأمور ستظل توفر قاعدة متينة للأجيال المقبلة.

”إن علاقات المملكة المتحدة مع الأرجنتين جيدة ونواصل العمل لتحسينها. ولذلك آمل في إمكانية زيادة تطوير التعاون العملي والتفاهم بين جزر فوكلاند والأرجنتين، كلما ذلك في صالح الجزر ومتماشيا مع رغبات الشعب.

”ولكنني أسلم بأن الشراكة بين جزر فوكلاند والمملكة المتحدة أمر حيوي لاستمرار ازدهاركم وأمنكم وأن ثقتكم في التعامل مع جيرانكم ستتعزز في ظل يقينكم بجدية الضمانات التي قدمتها بشأن التزام حكومتي بحقكم في تقرير المصير والسيادة“.

١١ - وفي رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام، أشار الممثل الدائم للمملكة المتحدة إلى رسالة واردة من الممثل الدائم للأرجنتين (A/57/461) بشأن الكتاب الأبيض (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وذكرت المملكة المتحدة في معرض ردها (انظر A/57/700) أن لا شك لديها بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بهم. والتسمية المطلقة على أقاليم ما وراء البحار لا تغير من شيء من مركز تلك الأقاليم“.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، موجهة إلى الأمين العام، نقل الممثل الدائم للأرجنتين بيانا صحفيا صدر في ذلك اليوم عن حكومته بمناسبة ”آخر ذكرى سنوية للاحتلال غير المشروع لجزر مالفيناس من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية“ (انظر A/57/704 والمرفق).

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، موجهة إلى الأمين العام، أجاب الممثل الدائم للمملكة المتحدة على الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للأرجنتين المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه. ورفض ممثل المملكة المتحدة في معرض رده ”ادعاء حكومة الأرجنتين الذي لا أساس له بسيادتها على هذه الجزر وعلى المناطق البحرية المحيطة بها وبأن المملكة المتحدة تحتل جزر فوكلاند بشكل غير شرعي“ (انظر A/57/708).

ثالثا - إزالة الألغام

١٤ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ووفقا للالتزامات التي تعهدت بها حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في برنامج العمل المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والبيان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن تعاونهما على إزالة الألغام في جزر فوكلاند (مالفيناس)، تبادلت الحكومتان مذكرتين بشأن القيام بدراسة جدوى لإزالة الألغام من الجزر بموجب الصيغة المتعلقة بالسيادة وفي إطار اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧. وبناء على ذلك، عقد الفريق العامل المشترك اجتماعه الأول في بوينس أيرس في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن إجراء دراسة الجدوى المذكورة آنفا. وقد نوقشت في الاجتماع الأهداف العامة للدراسات فضلا عن جوانبها التقنية والتنظيمية

والمالية. وتم الاتفاق على بعض التدابير والمهام العملية التي سيتم الاضطلاع بها بغية المضي قدما في إعداد هذه الدراسة.

١٥ - ووفقا لما ذكرته حكومة المملكة المتحدة، هناك ١٠١ حقل ألغام في الجزر تغطي مساحة مجموعها ٢٠ كيلومترا مربعا فيها ٦٠٠ ١٦ لغم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أوردت وسائط الإعلام المحلية أن سلطات الجزر دخلت في المراحل الأولى للتوصل إلى تفاهم مع العسكريين بشأن تكليف مدنيين بصيانة سياجات حقول الألغام[٣].

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٦ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ازدادت نسبة التسارع في تقدم التنمية الاقتصادية إلى حد كبير منذ عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٤، تم تأسيس شركة جزر فوكلاند للتنمية بغية تشجيع ظهور قطاع خاص. ونتج هذا النمو السريع في البداية عن تدفق المعونة المقدمة من الحكومة البريطانية، ولكنه أصبح يأتي في الآونة الأخيرة من تنمية مصائد الأسماك. وساعد حجم إيرادات مصائد الأسماك وما تم بعد ذلك من استثمار فيها على إجراء تحسينات في البنية الأساسية وتشجيع السياحة والمشاريع التجارية، مما ساعد على تنوع الاقتصاد. بيد أن التحدي الأساسي يتمثل في زيادة الأمن الاقتصادي من خلال التنويع، مع زيادة تطوير السياحة وتنويع الإنتاج الزراعي.

باء - المالية العامة

١٧ - تمتد السنة المالية في الإقليم من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ المجموع المنقح الإيرادات ٤٣ مليون جنيه استرليني، أكثر من نصفها (٢٢,٨ مليون جنيه استرليني) مصدره مصائد الأسماك. أما المصادر الأخرى، فهي الضرائب (٥,٣ مليون جنيه استرليني) وإيرادات الاستثمارات (٤,٥ مليون جنيه استرليني) والايرادات الآتية من الأشغال العامة (٤,٢ مليون جنيه استرليني). وفي الفترة نفسها، بلغ المجموع المنقح للنفقات ٥١,٨ مليون جنيه استرليني. وبلغت في عام ٢٠٠٢ الأصول المملوكة للحكومة ١٦٣ مليون جنيه استرليني، يشكّل ٧٤ مليون جنيه استرليني مودعة في الصناديق الاحتياطية الخاصة لأغراض التأمين والمعاشات التقاعدية.

١٨ - وواصلت حكومة الإقليم العمل على تحسين عمليتي التخطيط والميزنة على المدى الطويل من أجل تعزيز الإدارة المالية ونُظم الرقابة عن طريق الحاسوب. ويُتوقّع أن يتيح

اعتماد محاسبة الموارد مؤخرا للإدارة أن تحدد تكلفة رأس المال المستخدم وتتبّع قيمة الاستثمارات العامة في التجهيزات والبنية الأساسية طيلة عمرها النافع. وينطوي الهدف على الانتقال من الميزانية القائمة على توافر الأموال إلى الميزانية القائمة على تلبية الاحتياجات.

جيم – الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

١٩ – ترد المعلومات التفصيلية عن الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدّتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11). وافتُتح في تموز/يوليه ٢٠٠١ مسلخ جديد صدق عليه الاتحاد الأوروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن إنجاز المسلخ خطوة كبيرة صوب تنويع الزراعة والسماح للمزارعين بالاستعاضة بما يكسبونه كثيرا من إنتاج اللحوم بغرض التصدير عما يفقدونه في تواضع انتاج القطن. وقد أوشكت الجزر على أن تصبح بكاملها منتجة للمواد الزراعية العضوية. وتشجع حكومة الإقليم المزارعين على التحول نحو إنتاج المواد الزراعية العضوية للتخصص بذلك في تصدير لحوم الماشية الخالي علفها من أي مواد كيميائية.

دال – مصائد الأسماك

٢٠ – يمثّل الحبّار، بما في ذلك الحبّار الطويل الزعنفة (Loligo) والحبّار القصير الزعنفة (Illex)، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم وثروته السمكية. وبالإضافة إلى هذين النوعين من الحبّار، هناك عدد مستهدف من الأسماك ذات الزعانف، منها سمك البياض الأزرق وسمك نازلي وسمك نازلي الأزرق. وإدارة مصائد الأسماك مسؤولة عن إدارة هذه المصائد. ولجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي، التي شكّلتها الأرجنتين والمملكة المتحدة من خلال البيان المشترك الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، عقدت اجتماعات منتظمة وعملت دون انقطاع منذ ذلك التاريخ للحفاظ على موارد مصائد الأسماك في تلك المنطقة.

٢١ – وعقدت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعها التاسع عشر في لندن في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. ورأس وفد الأرجنتين سانتوس غونيي، رئيس إدارة جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي في وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات. ورأس الوفد البريطاني رئيس إدارة الأقاليم فيما وراء البحار في وزراة الخارجية والكمنولث، ألن هاكل. ويرد نص البيان الصحفي المشترك الصادر في نهاية الاجتماع، في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2002/16، الفقرة ٢٤).

٢٢ - وفي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، عقدت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الهادئ اجتماعها الثاني والعشرين في بيونس أيرس. ورأس الوفد البريطاني رئيس إدارة الأقاليم فيما وراء البحار في وزراة الخارجية والكمنولث، ألن هاكل. ورأس وفد الأرجنتين سانتوس غونيي، رئيس إدارة جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي في وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات. وفي بيان صحفي مشترك صدر في نهاية الاجتماع، اتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي وردت في الفقرة ٢ من البيان المشترك الذي صدر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، تنطبق على هذا الاجتماع وما يسفر عنه من نتائج. ورحّبت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي بتقرير اللجنة الفرعية العلمية عن اجتماعها العشرين الذي عقدته في مار دل بلاتا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ورحبت اللجنة باستمرار التعاون بين المعهد الوطني لبحوث مصائد الأسماك وتنميتها والكلية الملكية. واتفقت اللجنة على توصية الحكومتين بمقترحات اللجنة الفرعية. وأكّد الوفدان من جديد التزام الحكومتين بحفظ أرصدة السمك والحبّار في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وأوصيا حكومتيهما بمواصلة البحوث العلمية لزيادة تفاهمهما بشأن أهم الأنواع السمكية الموجودة في المنطقة البعيدة عن السواحل. وأعرب الوفدان عن ارتياحهما لعمل نظام الإنذار المبكر واتفقا أيضا على أن التبادل الفوري للبيانات عن عمليات صيد الأسماك يظل ذا أهمية مركزية لتشغيل النظام. ووافقت اللجنة على أن توصي الحكومتين ببذل كل جهد ممكن لكفالة وجود ٤٠ ٠٠٠ طن مترى من الكتلة الأحيائية لأرصدة تفريخ الحبّار القصير الزعنفة (Illex) في نهاية موسم الصيد ضمانا لاستدامة الرصيد. وأحاط كلا الوفدان علما مع الارتياح بنجاح عمل نظام الإنذار المبكر وبأن حكومتيهما قد أوشكت أن تغلق مصائد الحبار القصير الزعنفة بالنسبة لبقية السنة حفظا له. وأحاطت اللجنة علما بالأبحاث الجارية بشأن سمك البياض الأزرق الجنوبي وبأن اللجنة الفرعية العلمية نصحت من جديد بضرورة الإبقاء على كميات المصيد في الحدود المحتملة أي ٥٦ ٠٠٠ طن على نحو ما أوصت به. ووافقت اللجنة على أن تجرى في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر دراسة استقصائية مشتركة بشأن تلك الأنواع تضعها وتشرف عليها اللجنة العلمية الفرعية ويستعان فيها بسفينتي ''أكا بالدا'' و''دورادو''، وذلك لوضع تقييم شامل لأرصدة سمك البياض الأزرق الجنوبي. وأشار الوفدان إلى مسائل أخرى تتعلق بالتعاون في مجال مصائد الأسماك واتفقا على أن التبكير بابرام اتفاقات متعددة الأطراف سيوفر الآلية الطويلة المدى اللازمة لضمان استدامة الأرصدة السمكية في أعالي بحار جنوب غربي المحيط الأطلسي. وتبادل الوفدان الآراء البناءة وقرر كلاهما مواصلة النظر

معا في هذه المسألة. وأشارا إلى التدابير العملية اللازمة لمنع الصيد غير المشروع الذي ينسف حفظ الأرصدة السمكية في جنوب غربي الأطلسي واتفقا على زيادة تنسيق جهودهما في هذا الصدد. وكرر الوفد الأرجنتيني الإعراب عن قلق حكومة الأرجنتين من الحالة الناشئة عن قرار السلطات البريطانية بشأن المنطقة المشار إليها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والمنطقة الغربية منها. وأعرب عن أمل حكومة الأرجنتين في إيجاد حل للمسألة. وأعلن الوفد البريطاني أنه يتمسك بموقفه. واتفق الطرفان على ترك باب الاتصالات مفتوحا من خلال القنوات الدبلوماسية لتحديد تاريخ ومكان الاجتماع المقبل للجنة الذي سيسبقه كالعادة اجتماع للجنة العلمية الفرعية.

٢٣ - وتم إرجاء اجتماعين آخرين للجنة مصائد الأسماك كان من المعتزم عقدهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ثم في آذار/مارس ٢٠٠٣ وذلك، لاستمرار نزاع العمل في وزارة الزراعة وتربية الماشية والصيد والأغذية. وفي الأثناء، تعالج المسائل المتصلة باللجنة عبر القنوات الدبلوماسية وقد عقد اجتماع تبادل فيه الدبلوماسيون الآراء في بيونس أيرس في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة لندن من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

هاء - السياحة

٢٤ - حصل توسع ملحوظ في صناعة السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة. والمملكة المتحدة هي حاليا السوق الرئيسية، لكن هيئة جزر فوكلاند للسياحة، وهي إدارة تابعة لشركة جزر فوكلاند للتنمية، ركزت جهودها على إجراء اتصالات جديدة مع العاملين في مجال الرحلات السياحية في الولايات المتحدة وأوروبا. ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، أصبح الآن عدد السواح الزوار سنويا يزيد على ٠٠٠ ٣٥ سائح. وتقدم صناعة السياحة فسحا اختصاصية للمهتمين بالأحياء البرية وصيد سلمون البحر. وتوجد النزل السياحية الرئيسية في الجزيرة في بورت هاوارد وسان كارلوس وجزيرة سي لايون وجزيرة بيبل. كما يوجد فندقان في ستانلي.

واو - النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية

٢٥ - ترد المعلومات التفصيلية بشأن النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11). وفقا لما ورد عن الدولة القائمة بالإدارة، تتوسع شبكة الطرق في جزر فوكلاند (مالفيناس) بقرابة ٥٠ كلم سنويا. وهناك حاليا حوالي ٦٦٠ من الطرق نسبة الطرق المعبدة منها ١٠ في المائة.

٢٦ - ووفقا لأحكام البيان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، أصدر رئيس الأرجنتين المرسوم ١١٧٩/٠٢ المؤرخ ٤ تموز/يوليه يأذن فيه لشركة الطيران الشيلية بتسيير رحلات للمسافرين والبضائع والبريد في الممر ''بونتا أرينس (جمهورية شيلي) - بويرتو أرجنتينو (جمهورية الأرجنتين) بونتا أرينس (جمهورية شيلي)''، بما في ذلك التوقف مرة في النهر في ريوغليغوين. وبهذا تصبح هناك رسميا رحلات مسيرة نحو الوجهات التي لم تكن تتمتع بهذا المركز منذ آب/أغسطس ١٩٩٩.

زاي - النشاط المصرفي

٢٧ - يجري إصدار العملات المعدنية البريطانية والمحلية على السواء، إلى جانب أوراق العملة المحلية. وهناك تعادل بين سعر عملة المملكة المتحدة وسعر عملة جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد افتتح مصرف ستاندرد تشارتر بنك التابع للمملكة المتحدة فرعا في ستانلي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

حاء - الأشغال العامة

٢٨ - إن دائرة الأشغال العامة التابعة لحكومة الإقليم مسؤولة عن مشاريع مد الطرق، والخدمات البلدية، ومشاريع التشييد، وتزويد سكان ستانلي بالمياه والكهرباء. ومن بين المشاريع الحديثة توسيع مدرسة ستانلي للرضع والصغار وبناء مسلخ جديد. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قررت لجنة الأهداف العامة لجزر فوكلاند (مالفيناس) عدم خصخصة مرافق المياه والكهرباء[٤].

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٩ - يلتزم الإقليم، طبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومدت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى جزر فوكلاند (مالفيناس). وعلاوة على ذلك، مدت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الإقليم، وتلتزم بالإجراءات العادية لتقديم التقارير بمقتضى هذين الصكين. ويسري القانون العام المطبق في المملكة المتحدة على جزر فوكلاند (مالفيناس) فيما عدا ما لا يتفق وأي قانون آخر مطبق على هذه الجزر. وليس هناك أي تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية. وطبقت المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جزر فوكلاند (مالفيناس) بموافقة حكومة الإقليم.

٣٠ - تقول حكومة الأرجنتين إن البيانات المذكورة الصادرة عن المملكة المتحدة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية رفضتها حكومة الأرجنتين في الإعلانان التي أصدرتهما في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخرى التي أصدرتها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان الذي أصدرته في ٤ نيسان/أبريل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة.

باء - الصحة العامة

٣١ - إن الحالة العامة للصحة في الجزر حسنة. وخدمات العلاج الطبي وعلاج الأسنان وتحرير الوصفات الطبية، مجانية لجميع المقيمين. وتقدم كافة الخدمات الطبية في جزر فوكلاند (مالفيناس) في مستشفى الملك إدوراد السابع في ستانلي. وتقول الدولة القائمة بالإدارة الأسرة الـ ٣٢ المتوفرة للمستشفى تقدم كامل خدمات الرعاية الصحية الأولية لفائدة المدنيين والعسكريين المرابطين في ستانلي وطواقم سفن الصيد الأجنبية العاملة في المناطق المحيطة. وهناك بالإضافة إلى ذلك، خدمة طبية زائرة لفائدة مستوطنات المزارعين البعيدة عن المركز. وتتوفر للمستشفي المرافق اللازمة لمعالجة الحالات الطبية والجراحية الخطيرة. أما الحالات التي تتطلب عناية متخصصة، فإنه يتم معالجتها بحيث تستقر ريثما يتم إجلاء أصحابها إلى المملكة المتحدة أو مونتفيديو، أوروغواي إذا كانت تتطلب تدخلا عاجلا.ووصلت النفقات التقديرية على خدمات الصحة في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٤,٩ مليون جنيه استرليني (٣,٨ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١).

٣٢ - وخلال الفترة المستعرضة، وبناء على طلب من شركة طيران شيلية خاصة، أذنت حكومة الأرجنتين بإجراء خمس رحلات إجلاء طبي عاجلة بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وسانتياغو، شيلي.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٣ - وفقا لمصادر الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على أن يدفع جميع أرباب العمل والموظفين بين سن ١٧ و ٦٤ عاما اشتراكات شهرية

إلزامية ثابتة. وقد بدأ خلال عام ١٩٩٨ تنفيذ مرسوم نظام المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند، الصادر عام ١٩٩٧. وهذا النظام يوفر وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع من خلالها أرباب العمل وأصحاب الأعمال الحرة وغيرهم داخل جزر فوكلاند (مالفيناس) أن يدفعوا اشتراكات بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو بمحض إرادتهم في أثناء فترة عملهم، وأن يتقاضوا معاشات تقاعدية عند التقاعد. ويجري تطبيق نظام لمنح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية لمعالجة حالات مشقة العيش والعجز. وقدرت ميزانية الرعاية الاجتماعية للسنة المالية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ بمبلغ ٨٧٠ ٣٩٦ جنيها استرلينياً علاوة عن المنح والمعاشات ودفوعات الرعاية الاجتماعية.

دال – التعليم

٣٤ – وفقا لمصادر الدولة القائمة بالإدارة، فإن التعليم في جزر فوكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة. وتوفر الحكومة المحلية المدرسين ومعدات التعليم ولوازمه ولها في ستانلي مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي وتشغل الحكومة المحلية أيضا أربع مدارس صغيرة في مستوطنات مزارع كبيرة. وفي المناطق الريفية، يذهب صغار الأطفال إلى مدارس صغيرة بالمستوطنات أو يزورهم أحد المعلمين المتنقلين الستة لمدة أسبوعين من كل ستة أسابيع. كما توجد دروس اذاعية وهاتفية. ويقيم الأطفال الكبار القادمين من المناطق الريفية ممن يرتادون المدرسة الثانوية في ستانلي في مبيت للطلاب. أما الطلاب الذين يتجاوز عمرهم ١٦ سنة وينجحون في الامتحانات فيجري تمويل دراساتهم في المملكة المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢، كان عدد طلاب المدارس في جزر فوكلاند (مالفيناس) ٣٨٦ تلميذا، وكان هناك أربعة تلاميذ يتابعون تعليمهم في المملكة المتحدة. وتقدر الدولة القائمة بالإدارة نسبة الأمية في الجزر إلى مجموع السكان ممن أعمارهم لا تقل عن ٢٠ عاما بما يقارب ٠,٥ في المائة.

هاء – التطورات الأخرى

٣٥ – خلال الفترة المستعرضة، جرت اتصالات خاصة بين كل من سكان الإقليم وسكان البر الرئيسي في الأرجنتين. ومن بين هذه الاتصالات قيام بيطري أرجنتيني من جامعة لا بلاتا الوطنية بدراسة في الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في إطار أبحاثه عن عادات تربية طيور البطريق[٥] وشارك جيمس بيك، وهو فنان من الجزر في المعرض التجاري الخامس للفن الأرجنتيني المعاصر الذي عقد في بوينس أيرس من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

سادسا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٣٦ – تشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث وهي عضو في رابطة الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار . وقد شارك أعضاء من هذه الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في مناقشة مسائل تؤثر في مصالحهم، من قبيل المناقشات التي أنبثق عنها البيان المشترك الذي صدر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حضر ممثل عن جزر فوكلاند (مالفيناس) مؤتمرا بلدان وأقاليم ما وراء البحار المنتسبة الاتحاد الذي عقد في بونير، جزر الأنتيل الهولندية[٦].

سابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٣٧ – نظرت لجنة المسائل الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها الثامنة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقررت اللجنة في تلك الجلسة الاستجابة إلى طلب أوروغواي والأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبيرو المشاركة في النظر في هذا البند. وفي الجلسة ذاتها، وعملا بمقرر سابق اتخذته لجنة المسائل الخاصة في جلستها السادسة، أدلى ببيانات كل من نورما أدواردز وفيليب ميللر من المجلس التنفيذي لجزر فوكلاند (مالفيناس) واليخاندرو جاكوبو بتس وجيم دولس لويس (انظر A/AC.109/2002/SR.8).

٣٨ – وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل شيلي نيابة عن بوليفيا وفنزويلا وكوبا مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/2002/L.12) فقال إن هذا المشروع مساهمة أخرى في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية وعادلة وطويلة الأمد للصراع القائم منذ زمن طويل بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس). وقال إن بلده على اقتناع تام بأن التوصل إلى تسوية سلمية وتفاوضية، هو الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة. وقال إن شيلي تدعو من جديد إلى أن ينفذ على الفور قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د – ١٠) وغيره من القرارات التي دعيت فيها الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة ودعت أيضا إلى اعتماد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء.

٣٩ – وفي الجلسة ذاتها، ورد في أقوال وزير خارجية جمهورية الأرجنتين والتجارة الدولية وشؤون العبادات كارلوس روكهوف في جملة أمور ما يلي:

”... تعرض على نظر لجنة المسائل الخاصة هذه، مسألة هامة بالنسبة لجمهورية الأرجنتين هي من مخلفات الاستعمار ألا وهي المسألة المتمثلة في النزاع

على السيادة على جزر مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمساحات البحرية المحيطة بها.

''وأن حكومة الأرجنتين ملتزمة باستعادة هذه الأراخبيل والمساحات البحرية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضينا الوطنية، وأن التوصل إلى الممارسة الكاملة لسيادتنا على تلك الأراخبيل والمساحات عبر الوسائل الدبلوماسية السلمية هو بالنسبة لنا هدف يكرسه الدستور الوطني في كنف احترام أسلوب حياة سكان الجزر.

''... فقد احتلت المملكة المتحدة جزر المالفيناس في عام ١٨٣٣ وطردت بالقوة سكانها وسلطاتها الأرجنتينية واستبدلتهم برعايا بريطانيين. ومنذ ذلك الحين وجمهورية الأرجنتين تطالب الدولة المحتلة والمجتمع الدولي باستعادة هذا الجزء الذي لا يتجزأ من أراضيها.

''وأن هذا الطلب العادل لم يتأثر ولن يتأثر بمرور الزمن. ونحن تحدونا قناعة بأن المفاوضات المعلقة ستسمح بإيجاد حل لهذا النزاع الطويل الأمد. وهكذا فإن حكومة الأرجنتين تؤكد اليوم مرة أخرى بضرورة باستئناف هذه المفاوضات مع المملكة المتحدة عملا بذلك بأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة المسائل الخاصة والجمعية العامة.

''وكما تعلمون وعلى نحو ما ذكر مرارا وتكرارا، فإن الجمعية العامة سلمت في قرارها ٢٠٦٥ (د - ١٠) بوجود وضع استعماري في جزر مالفيناس وأوصت بوضع حد له في كنف احترام وحدة أراضي جمهورية الأرجنتين ومع التسليم بمصالح سكان تلك الجزر. وهذا ما لم ننفك نؤكده.

''كما أن لجنة المسائل الخاصة طلبت في أكثر من مرة من حكومتي البلدين تعزيز عملية الحوار الحالية باستئناف المفاوضات الثنائية للتوصل بأقرب ما يمكن إلى حل سلمي للنزاع السيادي. إلا أنه بالرغم من هذه النداءات، امتنعت المملكة المتحدة عن استئناف الحوار بشأن المسألة الموضوعية. وأن حكومتي تأسف على هذا الموقف البريطاني الذي نأمل أن تتراجع عنه''.

٤٠ - وذكر أيضا ممثل البيرو في الجلسة الثامنة للجنة أن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ينبغي حلها لمعالجة النزاع السيادي وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ١٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨). وأشار إلى أن بيرو شاركت في جهود الوساطة أثناء حرب عام ١٩٨٢، وأن مؤتمر القمة الإيبيرو أمريكية الحادي عشر المعقود في ليما في عام ٢٠٠١ دعا كلا الطرفين

إلى إيجاد حل للمسألة يراعي فيه مبدأ وحدة الأراضي. ودعا إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. ودعا ممثل الصين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى مواصلة الحوار للمسارعة بإيجاد تسوية سلمية للنزاع على نحو ما دعي إليه في العديد من القرارات. وأيد ممثل سوريا قرارات اللجنة التي تدعو الحكومتين لاستئناف المفاوضات والمسارعة بإيجاد حل لنزاعهما السيادي. وقد أعرب عن ارتياحه للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بشأن استعداد حكومته للدخول في حوار مع المملكة المتحدة واحترام مصالح سكان الجزر. وتحدث ممثل البرازيل نيابة عن أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، فقال إن الطريق الوحيد لحل مشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) الموروث عن الاستعمار لا تتم إلا عبر تسوية سلمية وتفاوضية للنزاع السيادي. وأعرب من جديد عن تأييد بلدان السوق لحقوق الأرجنتين المشروعة في هذه المسألة وأشار إلى بيان اجتماع رؤساء بلدان جنوب أمريكا في عام ٢٠٠٠، فأعرب عن ارتياحه للتطورات الايجابية المشار إليها في الوثيقة A/AC.109/2002/16، وقال إنه يأسف مع ذلك لأن القرارات الداعية إلى التفاوض على جميع جوانب مستقبل الإقليم لم تنفذ. وأكد ممثل باراغواي من جديد تأييد بلده الثابت للأرجنتين في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وأشار مع الارتياح إلى أن الأرجنتين والمملكة المتحدة يعززان صلتهما السياسية والتجارية والثقافية. وأضاف قائلا إنه ليس ثمة ما يبرر أي تأخير آخر في حل النزاع السيادي. وأكد ممثل أوروغواي أن الأساس الوحيد لمطالبة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند (مالفيناس) إنما يستند إلى عمل انتهكت فيه بالقوة سيادة الأرجنتين على هذا الإقليم. فالجزر أرجنتينية من النواحي القانونية والتاريخية والجغرافية والجيولوجية. ولم يبق أمام كلا الحكومتين سوى البدء بمفاوضات سلمية لتطبيع الحالة عملا بقرارات الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية وذلك، لما فيه فائدة جميع الأطراف وبخاصة سكان الجزر. ولاحظ ممثل إندونيسيا أنه لا يوجد نموذج وحيد لإنهاء الاستعمار يطبق على جميع الحالات. وبالرغم من القرارات العديدة المعتمدة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) لم يتم التوصل إلى أي حل نهائي. وفي حين ترحب حكومة بلده بالتقدم المحرز مؤخرا في العلاقات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، فإن المسألة لن تحل إلا بالطرق السلمية امتثالا للقرارات ذات الصلة والقانون الدولي. وأكد ممثل سيراليون أن الاستعمار لا يتفق بأي حال من الأحوال مع ميثاق الأمم المتحدة وأكد من جديد على وجوب السماح لسكان الجزر بممارسة حقهم في تقرير المصير وأعرب عن الأمل في أن تعزز المملكة المتحدة والأرجنتين من عملية الحوار لحل النزاع. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تأييده لمشروع القرار وارتياحه للتوصل إلى توافق في الآراء. وقال إنه يظل من الأهمية بمكان حل النزاع عبر مفاوضات ثنائية عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقال ممثل

بابوا غينيا الجديدة إن المسألة شائكة جدا. ففي حين ينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة أن يسويا المسألة السيادية من خلال مفاوضات بناءة، فإن من الأهمية بمكان استماع آراء سكان الجزر بشأن المركز الذي يريدونه للإقليم في المستقبل. ودعا ممثل إثيوبيا الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى أن يستأنفا المحادثات لإيجاد حل سلمي للمسألة يتفق مع الميثاق وقرارات الجمعية العامة ويراعي في نفس الوقت مصالح سكان الجزر. وقال ممثل العراق إن بلده يؤيد حق الأرجنتين في السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ويأسف لأن القرارات المتصلة بهذا الموضوع لم تنفذ حتى الآن بالرغم من النداءات التي وجهت إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات بينهما. وقال ممثل كوبا إن وفده يؤيد على نحو كامل جانب الأرجنتين في النزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس) وأن الحوار المتواصل بينها وبين المملكة المتحدة هو الطريق الوحيد المؤدي إلى تسوية هذه المسألة تسوية سلمية. وأعرب ممثل فنزويلا عن تأييد بلده الكامل لحق الأرجنتين المشروع في نزاعها السيادي ودعا إلى استئناف المفاوضات الثنائية لحل المسألة. ولاحظ ممثل فيجي أن بعض التقدم أحرز في العلاقات بين شعب جزر فوكلاند (مالفيناس) والأرجنتين وبين المملكة المتحدة والأرجنتين ودعا الدولتين إلى إيجاد حل للمسألة تراعى فيه مصالح سكان الجزر ويتفق مع القرارات ذات الصلة. وقال ممثل كوت ديفوار إن بلده له علاقات ودية مع الدولتين المتنازعتين. وقال إن مسألتي السيادة وحق تقرير المصير يقعان في صميم المسألة. ودعا الطرفين إلى العمل بعزم لحل المشكلة. وقال ممثل بوليفيا إن بلده يؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ويؤيد كذلك استئناف المفاوضات لتسوية النزاع السيادي. وقال إن بلده بصفته من المشتركين في تقديم مشروع القرار يأمل في أن يعتمد ذلك المشروع بتوافق الآراء. وانضم ممثل غرينادا إلى توافق الآراء وأشار إلى الأوجه الشائكة في هذا النزاع السيادي. وقال إنه يأمل في أن تراعى شواغل سكان الجزر عندما يبدأ الحوار الجدي بشأن هذه المسألة. وقال ممثل أنتيغوا وبربودا إنه سعيد بأن يلاحظ على الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعاونان ويصران على استمرار سلامة سكان الجزر وانعتاقهم. ووصف اللجنة بأنها القناة التي يحافظ عبرها على مصالح الطرفين. ودعا لسكان الجزر بالتوفيق في جهودهم.

٤١ - واعتمدت لجنة المسائل الخاصة القرار (A/AC.109/2002/25) بدون تصويت.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٤٢ - في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وأثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، أدلى وزير خارجية الأرجنتين والتجارة الدولية وشؤون العبادات كارلوس ف. دوكاوف بالبيان التالي:

”إن لجمهورية الأرجنتين، كما لا يخفى عن علم الجمعية العامة، نزاع سيادي مع المملكة المتحدة على جزر مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمساحات البحرية المحيطة بها. وأن استعادة الممارسة الكاملة لسيادتنا على هذا الجزء من أراضينا الوطنية مع مراعاة مصالح سكانها هدف يشير دستورنا إلى ضرورة تحقيقه. وهذه مسألة مطروحة على جدول أعمال هذه المنظمة التي طلبت في قراراتها المتكررة إلى حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة استئناف المفاوضات لإيجاد حل عادل ونهائي لهذا النزاع السيادي تنهي به هذه الحالة الموروثة عن الاستعمار والتي فرضت علينا بالقوة في عام ١٨٣٣.

”واليوم، وتماشيا مع هذا المطلب، تعرب الأرجنتين مرة أخرى عن استعدادها الكامل لاستئناف المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة لحل هذه المسألة وتعلن عن تأييدها لمهمة بذل المساعي الحميدة التي سارعت الجمعية العامة بتوصية الأمين العام لأن يساعد الطرفين على تحقيق هذا الهدف“.

جيم – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٣ – في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وأثناء الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية العامة (انظر A/57/PV.13)، مارس ممثل المملكة المتحدة حق الرد، فقال ما يلي بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس):

”فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية الأرجنتين والتجارة الدولية وشؤون العبادات، ترحب الحكومة البريطانية باستعداد حكومة الأرجنتين الدخول في مباحثات ثنائية إيجابية مع المملكة المتحدة بشأن التعاون العملي في جنوب المحيط الأطلسي. وتشاطر حكومتي الأرجنتين في استعدادها هذا. ذلك أننا نرى أن هذه المباحثات ستساهم في تعزيز التفاهم المكرس في البيان المشترك الذي صدر بيننا في عام ١٩٩٩. وأن تنفيذ هذا البيان الذي يغطي مجموعة من المسائل تشمل جنوب المحيط الأطلسي لما فيها فتح المجال الجوي والمحافظة على مصائد الأسماك وغير ذلك من تدابير بناء الثقة إنما يقيم الدليل على أن بإمكان المملكة المتحدة والأرجنتين أن يتجاوزا خلافاتهما وزيادة التعاون بينهما في مسائل فيها فائدة للجانبين. وقد واصلنا في السنة الماضية التقدم بثبات في هذا المنحى.

”غير أننا نود أن نذكر ليس ثمة في البيان المشترك لعام ١٩٩٩ ما يعد تراجعا في موقف المملكة المتحدة من مسألة السيادة على جزر فوكلاند وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية. ذلك أن الحكومة البريطانية

لا يساورها أي شك بشأن مشروعية سيادتها على هذه الأقاليم والمناطق البحرية المحيطة بها.

”وقد أعرب ممثلو الجزر المنتخبون مرة أخرى عن رأيهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة لحضور المناقشة التي أجرتها في ١٩ حزيران/يونيه لجنة الـ ٢٤ التابعة للأمم المتحدة. وقد طلبوا من هذه اللجنة أن تسلم بحق شعبهم في أن يقرر مصيره بنفسه شأنه في ذلك شأن أي شعب آخر. وقد أكدوا من جديد أن شعب جزر فوكلاند لا يريد أي تغيير في مركز الجزر. ونحن نؤيد تأييدا كاملا حق تقرير المصير على النحو المبين في الفقرة ٢ من المادة من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ٤ من الإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة بمناسبة الألفية وسنظل متمسكين بحق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله بنفسه. ولن يطرأ أي تغيير على السيادة على جزر فوكلاند إلا إذا رغب سكانها في ذلك.

”ونحن نحتفل بهذه السنة بذكرى مرور ٢٠ سنة على الحرب التي نشبت في جنوب الأطلسي وكلنا على ثقة في أن تزداد علاقاتنا مع الأرجنتين تطورا بفضل روح المصالحة التي ستسود في هذه المناسبة. ونعتقد أن التعاون مع الأرجنتين بشأن المسائل التي تلتقي فيها مصالحنا وتمكننا من تجاوز خلافاتنا والمساعدة في نفس الوقت على زيادة بناء تدابير الثقة بين الجانبين في منطقة جنوب الأطلسي“.

٤٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأثناء الجلسة الثانية للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، مارست ممثلة المملكة المتحدة حق الرد على بيانات أدلى بها ممثلو البرازيل وكوبا وكوستاريكا؛ فقالت إن موقف المملكة المتحدة معروف وقد بينته حكومتها بالتفصيل عندما مارست حق الرد على بيان أدلى به وزير خارجية الأرجنتين أثناء المناقشة العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

دال - مساهمات الدول الأعضاء الأخرى

٤٥ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأثناء المناقشة العامة بشأن البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار المطروحة على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، كرر ممثل كوبا القول إن وفد بلده يؤيد بقوة حق الأرجنتين المشروع في مطالبتها بالسيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ودعا إلى فتح باب الحوار والتعاون بين الطرفين تغليبا لما فيه تسوية هذا النزاع تسوية عادلة وسلمية ومشرفة (انظر A/C.4/57/SR.2). وفي الجلسة ذاتها، تحدث ممثل البرازيل نيابة عن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، البلدين المنتسبين، فقال إن هذه البلدان حريصة على إيجاد حل للنزاع السيادي وتأمل في أن

يؤدي تحسين العلاقات الثنائية والتعاون بشأن المسائل العملية، إلى استئناف المفاوضات على مسألة السيادة. وتحدث ممثل كوستاريكا نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو، فشدد على ضرورة أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة محادثاتهما لإيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع السيادي على جزر فوكلاند (مالفيناس).

٤٦ - وفي الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر A/C.4/57/SR.3) أكد ممثل بوليفيا من جديد الإعلانين اللذين صدرا بشأن جزر مالفيناس في اجتماعي عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٩ لرؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، وأعرب عن أمله بأن تستأنف المفاوضات الثنائية لحل المسألة. وأعربت ممثلة فنزويلا عن تأييد بلدها جمهورية الأرجنتين في مطالبتها بالسيادة على الجزر ودعت الطرفين إلى عقد محادثات للتوصل إلى حل للنزاع. وأضافت قائلة إن الحوار الرفيع المستوى والتعاون الذي أقيم في الأرجنتين بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة من شأنه أن يخلق الظروف اللازمة لإجراء تلك المفاوضات. وفي الجلسة السادسة للجنة الرابعة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر A/C.4/2002/SR.6)، قال ممثل الكونغو أن وفد بلده يأمل في إيجاد تسوية سلمية وتفاوضية للنزاع السيادي على جزر فوكلاند (مالفيناس) وحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على بذل قصاراهما لتحقيق هذا الهدف.

هاء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٧ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة السابعة والأربعين المعقودة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أن ترجئ النظر في البند المعنون ''مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)'' على أن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين (المقرر ٥١١/٥٧).

واو - نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة

٤٨ - اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، المجتمعة في بربادوس إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس، اعتبرت فيه أن هذه المسألة ذات أهمية مستمرة بالنسبة لنصف الكرة الغربي؛ وأعربت فيه عن ارتياحها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وشددت على الحالة الممتازة لعلاقتهما الثنائية ورحبت مع الارتياح باستمرار حكومتي البلدين في تعزيز الروابط السياسية والتجارية والثقافية وبدخولهما في تعاون وثيق على كل من الصعيد الثنائي وفي المنتديات الدولية ورحبت فيه بإعادة التأكيد على عزم حكومة الأرجنتين على مواصلة

استكشاف كافة السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الخلاف ونهجها البناء إزاء سكان جزر فوكلاند (مالفيناس)؛ وأكدت من جديد ضرورة أن تبدأ حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مفاوضات بشأن النزاع على السيادة، بغية إيجاد حل سلمي لهذا الخلاف الذي طال أمده؛ وقررت أن تواصل دراسة مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في دوراتها اللاحقة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنها.

٤٩ - وفي الاجتماع المشار إليه الذي عقدته منظمة الدول الأمريكية، أدلى وزير خارجية الأرجنتين والتجارة الدولية وشؤون العبادات ببيان جاء فيه في جملة أمور ما يلي:

''تلتزم الأرجنتين حكومة وشعبا بموقف ثابت تسعى فيه إلى استعادة جزر مالفيناس وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمساحات البحرية المحيطة بها بالطرق السلمية وعن طريق التفاوض باعتبارها جزء لا يتجزأ من أراضيها الوطنية. وما من حكومة أرجنتينية إلا وستطالب في جميع الأوقات بسيادتنا على تلك الأقاليم لأن شعبنا مقتنع بذلك اقتناعا راسخا فضلا عن توافر الحجج التاريخية والقانونية.

''وتؤكد حكومة الأرجنتين مرة أخرى، عبر شخصي، عن استعدادها لاستئناف الحوار بشأن نزاعها مع المملكة المتحدة والامتثال بذلك للقرارات التي صدرت بشأن هذا الموضوع عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بحثا عن حل سريع لهذا النزاع''.

٥٠ - وأثناء الاجتماع المذكور لمنظمة دول أمريكا اللاتينية، أدلت ببيانات تأييدا لموقف الأرجنتين من النزاع السيادي وفود كل من أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وبوليفيا وشيلي والمكسيك.

٥١ - وورد في بيان عن موقف المملكة المتحدة من نظر منظمة الدول الأمريكية في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية من المراقب الدائم للمملكة المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية جاء فيه ما يلي:

''إن موقف الحكومة البريطانية بشأن جزر فوكلاند معروف جيدا وما زال دون تغيير. وعلى سبيل المثال، بينه مؤخرا الوفد البريطاني في بيان للمملكة المتحدة كان ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير خارجية الأرجنتين في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأنا واثق من أنكم ستتفهمون لماذا لا تستطيع المملكة المتحدة أن تقبل مختلف القرارات والإعلانات التي اعتمدتها

الجمعية العامة للمنظمة وتجدر الإشارة إلى ديباجة القرار ٦٥٥ (٩٥/١٠٤) والفقرة ١ من منطوقه. وأنا على ثقة من أن هذه المسألة لن تمنع من حصول تعاون مثمر بشأن نطاق واسع من المسائل وهو ما نرغب فيه جميعا''.

٥٢ - وفي مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية الثاني عشر، المعقود في بافرو، الجمهورية الدومينكية من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية الإعلان التالي بشأن جزر مالفيناس:

''إن رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية، المجتمعين في بافرو، الجمهورية الدومينكية، بمناسبة مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية الثاني عشر، يؤكدون من جديد ضرورة أن تستأنف حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في أقرب وقت ممكن، المفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، وفقا لأحكام وأهداف وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية''.

الحواشي

(١) استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة يومي ١٥ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وكذلك من وثائق رسمية صادرة عن حكومة الأرجنتين.

(٢) بنغوين نيوز، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٤) المرجع نفسه، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(٥) المرجع نفسه، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(٦) الإعلان الختامي لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الوزاري لبلدان وأقاليم ما وراء البحار المنتسبة للاتحاد الأوروبي، بونير، (جزر الأنتيل الهولندية)، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.